

وفي هذا الباب أورد ماروي عن عائشة أنها قالت : ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفسر من كتاب الله إلا آيا يمدد ، عليه إبراهيم جبريل . وقد رأى في ذلك ما رآه ابن عطية ، من أن معنى الحديث في منيات القرآن وتفسير مجمله ، ونحو هذا مما لا يسيل إليه إلا بتوفيق من الله تعالى . ومن جملة منيياته ما لم يملكه الله به ، كوقت قيام الساعة ونحوها . ثم نقل مارواه الترمذي عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم من أنه قال : اتقوا الحديث على إلا ما علمتم ، فن كذب على متمسكاً فليتبوا مقعده من النار . ومن قال في القرآن برأيه فليتبوا مقعده من النار . وروى أيضاً عن جنذب أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ . وفي تفسير هذين الحديثين نقل عن ابن الأنباري أن حديث ابن عباس فسر تفسيرين : أحدهما : من قال في مشكل للقرآن بما لا يعرف من مذاهب الأوائل من الصحابة والتابعين فهو متعرض لسخط الله . والتفسير الآخر ، وهو أثبت القولين وأصحهما معنى : من قال في القرآن قولاً يعلم أن الحق غيره ، فليتبوا مقعده من النار ، أما حديث جنذب ، فقد حمله بعضهم على أن الرأي معنى به الهوى ، فالحق من قال في القرآن قولاً يوافق هواه ، ولم يأخذه عن أئمة السلف فأصاب ، فقد أخطأ ؛ لحسكه على القرآن بما لا يعرف أصله ولا يقف على مذاهب أهل الأثر والنقل فيه . ونقل عن ابن عطية أن مناه أن يسأل الرجل عن معنى من كتاب الله ، فيستور (أى يهجم) عليه برأيه ، دون نظر فيما قال العلماء ، أو اتخذه قوانين العلم كالنحو والأسول ؛ وليس يدخل في هذا الحديث أن يفسر النحويون لنته ، والنحويون ، ونحوه والفقهاء معانيه ، ويقول كل واحد بأجتهاده المبني على قوانين علم ونظر ، فإن القائل على هذه الصفة ليس قائلاً لجهد رأيه . قال القرطبي : هذا صحيح ، وهو أقوى اختاره غير واحد من العلماء ، فإن من قال فيه بما سح في وهمه وخطر على باله من غير استدلال عليه بالأسول فهو غلط ، وإن من استنبط مناه بعمله على الأسول المهككة التفتق على مناهها فهو معدوم .

قال القرطبي : وقال بعض العلماء : « إن التفسير موقوف على السماع » . وهذا قاسم ... لأن النهي عن تفسير القرآن لا يدخل إما أن يكون المراد به الاختصار على النقل والمسحوع ،

من الفسرين في عصر الحروب الصليبية :

القرطبي

للأستاذ أحمد أحمد بدوي

محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح ، من أشهر مفسري ذلك العصر ، وقد ابق لنا تفسيره كاملاً .

ولد بقرطبة من بلاد الأندلس ، وتلقى بها ثقافة واسعة في اللغة والنحو والقراءات ، وسمع من أبي العباس أحمد بن عمر القرطبي بعض كتابه : المقدم في شرح مسلم ، ودرس البلاغة وعلوم القرآن واللغة ، ثم وفد إلى مصر ، كما وفد غيره من علماء الأندلس ، وكانت بلادهم في ذلك الحين تتخطها للفرنجية ، ولست أدري حتى قدم إلى مصر . واستقر في الصعيد ، بمنية ابن خصيب (للشيا) ، بقضى وقته بين العبادة والتأليف . ويقول مؤرخوه عنه : إنه كان من عباد الله للصالحين ، وال علماء الورعين الزاهدين . قال عنه الذهبي : إمام متفنن ، متبحر في العلم ، له تصانيف مفيدة تدل على إمامته وكثرة إطلاعه . وفور فضله وقال عنه صاحب شذرات الذهب : كان إماماً علماً من النواصين على معاني الحديث ، حسن التصنيف ، جيد النقل .

وترك القرطبي مؤلفات شتى ، أهمها كتابه في التفسير الذي سماه (جامع أحكام القرآن ، والبيان لما تضمن من السنة وآي القرآن) ويقوم دارالكتب بطبعه ، وتقدير أنها منتمه في مشرين جزماً . وهو لا يقف في تفسير القرآن عند حد ماروي من ذلك من الرسول والسلف الصالح ، بل يتخذ ما أوتيته من أدوات العلم وسيلة يستعين بها على فهمه ، وإن كان يصد معرفة ما آثر من ذلك ضروريا لفهم كتاب الله . وعنا يحسن بنا أن نوضح الرأي الذي اختاره لنفسه في كتابه ؛ فقد فقد بالأسباب من الوعيد في تفسير القرآن بالرأي ، والجراة على ذلك (ج ١ من ٢٧ طبع دارالكتب)

(٥) مراجع : طبقات القسرين جبريل ، الديباج للذهب ص ٢٧٩ مقدمة ابن خلدون ص ٢٨١ ، شذرات الذهب ج ٥ ص ٢٢٥ ، فتح الطبيب ج ١ ص ١٢٨ ، كتب المؤلف ، شجرة التور الزكية في طبقات المؤلفين ص ١٩٧ .

والقرآيات ، والرد على أهل الزيغ والضلال ، وأحاديث كثيرة شاهدة لما ذكره من الأحكام ونزول الآيات ، جامعا بين مبادئها ، ومبيناً ما أشكل منها بأقوال السلف ، ومن تبعهم من الخلف ... وشرطى في هذا الكتاب إضافة الأقوال إلى قائلها ، والأحاديث إلى مصنفها ، فإنه يقال : « من بركة العلم أن يضاف القول إلى قائله » ... وأضربت عن كثير من قصص المفسرين ، وأخبار المؤرخين ، إلا ما لا بد منه ، ولا غناء عنه للتبيين ، واعتضت من ذلك بتبيين آي الأحكام بمسائل تستمر عن متنها ، وترشد الطالب إلى مقتضاها ، فضمنت كل آية تتضمن حكما أو حكمتين فإزاد ، مسائل تبين فيها ما تحتوى عليه من أسباب النزول والتفسير والغريب والحكم ، فإن لم تتضمن حكما ذكرت ما فيها من التفسير والتأويل ، وهكذا إلى آخر الكتاب .

وسدر المؤلف كتابه بمدة أبواب : منها واحد ذكر فيه جملا من فضائل القرآن ، والترغيب فيه ، وفضل طالبه وقارنه ومستمه والمائل به ، وباب لكيفية التلاوة ، وما يكره منها وما يحرم ، وآخر في فضل تفسير القرآن وأهله ، وباب شرح فيه معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم : « إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فأقرءوا ما تيسر منه . ومرض أقوال العلماء في ذلك ، وسكته بالقرآيات ، وعقد بابا لجمع القرآن ، وسبب كتابة هبأن للمصاحف ، وترتيب سور القرآن وآياته ، وشكله ، ولفظه ، وتجزئته ومدحروقه ، وكلماته ، وآيه ، ثم عرض لمعنى السورة والآية ، والحرف ، وهل ورد في القرآن كلمات خارجة من لغات العرب أولا ، ثم ذكر بابا في إيجاز القرآن ، ووجه هذا الإيجاز .

وينقل القرطبي كثيراً عن ابن عطية الذي تلخص قضاير من سبقه ، ممن يدون ضرورة معرفة آراء السلف ، وانتدى به في ذلك للقرطبي .

ولم يكتف للفسر بالفصل الذي عقده في تفسير الجامع - لبيان فضائل القرآن وفضل قارنه ومستمه ، بل ألتف في ذلك كتابا خاصا ، دعاه التذكار في أفضل الأذكار^(١) ، وقد رأى أن يجمع في هذا الكتاب أربعين حديثا ترتبط بهذا الموضوع ، وقد

وترك الاستنباط ، أو المراد به أسر آخر ، وباطل أن يكون المراد ألا يشكلم أحد في القرآن إلا بما سمعه ، فإن الصحابة قد قرأوا القرآن ، واختلفوا في تفسيره على وجوه ، وليس كل ما قالوه سموه من النبي صلى الله عليه وسلم ، وإنما النهى يحمل على أحد وجهين ، أحدهما أن يكون له في الشيء رأى ، وإليه ميل من طبعه وهواه ، فيأول القرآن على وفق رأيه وهواه ، ليحتج على تصحيح غرضه . وقد تستعمله للباطنية في التأميد الفاسدة ، لتفريب الناس ودموعهم إلى مذاهبهم الباطلة ، فيزولون القرآن على وفق رأيهم ومذهبهم ، في أمور يملون تطبا أنها غير مرادة . الوجه الثاني أن يتسارع إلى تفسير القرآن بظاهر العربية من غير استظهار بالسماع والنقل فيما يتعلق بترائب القرآن ، وما فيه من الاختصار والحذف والإيجاز والتقديم والتأخير . فمن لم يحكم ظاهر التفسير ، وبادر إلى استنباط المعاني بمجرد فهم العربية كثر غلظه ، ودخل في زمرة من فسر القرآن بالرأى ، والنقل والسماع لا بد منه في ظاهر التفسير أولا ، ليتق به مواضع الغلط ، ثم بعد ذلك يتسع انتهم والاستنباط . والترائب التي لا تفهم إلا بالسماع كثيرة ، ولا مطمع في الوصول إلى الباطن قبل إحكام الظاهر ؛ ألا ترى أن قوله تعالى : « وآتينا نوحا التاقة مبصرة ، فظلموا بها » ، معناه آية مبصرة ، فظلموا انتهم بقتلها . فالناظر إلى ظاهر العربية يظن أن المراد به أن التاقة كانت مبصرة ، ولا يدري بماذا ظلموا . فهذا من الحذف والإيجاز . وأمثال هذا في القرآن كثير ؛ ومعنا هذين الوجهين فلا يتطرق النهى إليه .

وترى من هذا نموذجاً لما نشأه من ناحية ، وأنه ليس من هؤلاء الذين يقفون عند حد النقل من السابقين ، يسلم فكره في الاستدلال والاستنباط ، لا لجرد الهوى ، ولكن اعتماداً على قوانين العلوم ، ووقفا عند حدودها ، وأخفاً من السلف ما يرى ضرورة الأخذ به . من تفسير الجمل وحل الشكل .

وبدا القرطبي تفسيره بمدة أبواب رأها ضرورة قبل الفحول في التفسير ، وأوضح لنا الخطة التي انتهجها في كتابه بقوله : « وبعد ، فلما كان كتاب الله هو اليكفيل بجميع علوم الشرع الذي استقل بالسنة والفرض ، ونزل به أمين السماء إلى أمين الأرض ، رأيت أن أشتغل به مدى عمري ، واستفرغ فيه منى بأن أكتب فيه تعليقا وجيزا ، يتضمن نكتا من التفسير واللغات ، والإعراب